



جامعة أبو بكر بلقايد

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم النفس

مقياس: المقاولاتية.

المستوى: السنة الثانية ماستر.

أستاذة المقياس: د. هواري أحلام.

المحاضرة رقم "07"

الإجراءات القانونية (تابع لمحاضرة خطوات انشاء مؤسسة صغيرة)

5- الإجراءات القانونية: بالموازاة مع اختيار الشكل القانوني للمؤسسة يتم اختيار الاسم التجاري للمؤسسة حيث يتم استخراج شهادة رسمية من السجل التجارية تفيد أن اسم المؤسسة لا يتشابه مع اسم مؤسسة أخرى، لا بد من اختيار اسم للمؤسسة يجذب العملاء بشكل يلفت نظرهم ويحفزهم للتعرف على صاحب المؤسسة الجديدة فعملية اختيار الشعار والاسم مهمة للغاية كنوع من الدعاية للمشروع وإيصال اسم المؤسسة لشريحة واسعة من العملاء، وكذلك تحديد عنوان المقر الاجتماعي.

5-1- اختيار الشكل القانوني للمؤسسة:

5-1-1- العوامل المحددة للشكل القانوني للمؤسسة:

-هدف المؤسسة ومدى تفضيل المقاول لحقه في التصرف في أمواله.

-مدى قدرة المقاول على توفير الأموال اللازمة لإنشاء مؤسسته.

-القدرة على تحمل المسؤولية ومواجهة المخاطر.

-المزايا الضريبية السائدة في الاقتصاد على كل شكل من الأشكال القانونية للمؤسسات.

-مدى الحاجة إلى الكفاءات والخبرات الإدارية.

-حجم المؤسسة والنشاط الذي سيزاوله المقاول.

5-1-2- إعداد القانون الأساسي للشركة: يقوم الموثق بتسجيل العقد التأسيسي والوثائق التي يطلبها نسخة

من بطاقة التعريف الوطنية للأطراف، نسخة من شهادة الميلاد، شهادة التسمية، شهادة السوابق العدلية،

للأطراف، وينشر ملخص منه بجريدة يومية ، وينشر ملخص منه في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الرسمية للإعلانات.

5-1-3- إعداد ملف الإنشاء: وهو ملف متوفر لدى الهيئات المتخصصة في إنشاء المؤسسات الاقتصادية، مثل: السجل التجاري، الغرفة التجارية والصناعية، مصالح الضرائب، وغيرها من المصالح المتخصصة في ذلك.

5-1-4- الدراية بالرسوم والحقوق التي تخضع لها المؤسسة: تخضع المؤسسات الاقتصادية للالتزامات ضريبية وجبائية، سواء عند إنشائها أو أثناء انطلاقها وممارسة أنشطتها.

6- مرحلة الانطلاق والمراقبة: بعدما ينتهي المقاول من دراسة فكرته وتحليلها والاختيار بين البدائل الممكنة والقيام بدراسة السوق، الدراسة التقنية والهندسية، الدراسة المالية وتحديد مصادر التمويل، الإجراءات القانونية واختيار الشكل القانوني للمؤسسة، وبناء على خطة العمل التي قام بإعدادها يمكن له الانطلاق في النشاط، ولكن مهام المقاول لا تنتهي بمجرد انطلاق المشروع بل المهمة الأكبر في متابعة نشاط المشروع وتنفيذه، لذا عليه أن يقوم ببعض التدابير من أجل النجاح. -تجميع وتدوين البيانات الفعلية للتواريخ والساعات ، والتكاليف.

-رصد ومراقبة خطوات المشروع من خلال المقارنة المستمرة بين بيانات النتائج المخطط لها والبيانات الفعلية الحاصلة أثناء التنفيذ.

-متابعة الموارد المالية حيث يتم التأكيد على أن رصيد المشروع لا يعاني من نقص الأموال والعمل على متابعة تنفيذ الميزانية العامة وفقا لخطة العمل.

-متابعة فريق العمل للتحقق من إنجاز وفعالية الموظفين في الاتجاه الصحيح، وذلك بمدى التزامهم بتنفيذ خطة العمل وكذا لمدى التزامهم بمهامهم وأدوارهم المحددة.

-تحليل الفروقات بين بيانات النتائج المخطط لها والبيانات الفعلية الحاصلة أثناء التنفيذ.

-وضع تدابير الرقابة والقيام بتنفيذها.

-إعلام الموظفين والعمال بمجرى المشروع عن طريق تقارير دورية.

-وكذلك متابعة المحيط الخارجي للمؤسسة وردود أفعال المستهلكين، المنافسين، مشاريع السلع البديلة وغيرهم من المتعاملين. ...

-مراقبة المخاطر التي قد يواجهها المشروع.